



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية  
الوزير

**التاريخ: 2015/6/15**

سلم وزير المالية علي حسن خليل ثلاثة عشر بلدية تحتضن بلداتها زراعة التبغ، مساعدات مالية في إطار برنامج تعتمده إدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية - الريجي في دعم مزارعي التبغ والتشجيع على إقامة مشاريع تنموية في عدد من البلدات الريفية. وجرى ذلك في خلال احتفال أقيم لهذه المناسبة في وزارة المالية - وسط بيروت حضره مدير عام الريجي المهندس ناصيف سقلاوي وعدد من مدراء الريجي ورؤساء البلديات المعنية. الوزير خليل أعلن في كلمة له استعداداه لتأمين كل الدعم اللازم من أجل تأمين المساعدات لتغطية فرق النقل للقطاع الزراعي بالطرق البحرية مؤقتا حتى فتح الحدود البرية بين سوريا والأردن واستطرادا إلى السعودية، مشيراً إلى ان عمل الدولة اليوم يتجه إلى مزيد من الشلل وهذا أمر مقلق على جميع المستويات. وجاء النص الكامل لكلمته:

النص الكامل:

"كما تحدثنا العام الماضي هناك التزام من قبل الدولة ومؤسساتها في العمل على دعم كل مشاريع التنمية خاصة في المناطق الريفية والبعيدة التي تساعد بشكل أو بآخر على تعزيز استقرار الناس وبقائهم في أرضهم. جميعنا يعرف الهجرة الداخلية التي تنتقل بالعديد من شرائح مجتمعنا إلى مناطق الازدحام والتمركز السكاني في ضواحي المدن ما يخلق الكثير من المشاكل لاجتماعية والاقتصادية وغيرها. من المستغرب للأسف على واقع هذه البلدات التي تحتضن زراعة شاقة وصعبة، لكن وباهتمام إدارة الريجي تحوّل الأمر معها إلى مركز لتقديم فرصة لمساعدة تلك الشرائح للعيش بعزة وكرامة.

وزارة المالية - رياض الصلح - بيروت - لبنان

هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 - فاكس: 01-982189

البريد الإلكتروني: [mediaoffice@finance.gov.lb](mailto:mediaoffice@finance.gov.lb)

الحديث عن الزراعة بشكل عام والحديث عن زراعة التبغ يكتسب أهمية تتجاوز كونه متخصصاً لاعتبارها مسألة حيوية لا بد منها لتأمين توازن في الانتاج في البلاد، ولتأمين توازن اقتصادي وحماية للاستقرار الاجتماعي.

نعرف تعب المزارعين ومزارعي التبغ في المناطق، والذي أصبح نوعاً من الأسطورة اللبنانية، لكن في المقابل نعرف إلى أي مدى ساهمت هذه الزراعة بغض النظر عن المشكلات الناتجة عن التبغ والتدخين والقوانين التي رافقت هذا الأمر، كم ساهمت هذه الزراعة في لحظة تاريخية مفصلية في حياتنا الوطنية عبر تعزيز بقاء الناس في أرضها وتمسكها بها.

من هنا تكمن أهمية العمل الذي تقوم به إدارة الريجي في اطلالتها على مشاريع التنمية، رغم صغر حجمها المالي القليل، لكن تشكل اشارة ايجابية تساعد بشكل أو بآخر.

وتدل التجربة أن العشرة مشاريع العام الماضي التي قامت الريجي بها، من شق طرق زراعية وانشاء برك للري وما تقوم به اليوم من تمويل مشروع مكتبة في عيترون تركت أثراً إيجابياً، باعتباره أمراً متقدماً يطور مفهوم العمل الزراعي والتنموي ويطل على المساهمة الأشمل وهي العلاقة مع الناس وتطوير حياتهم وفرصهم ومعرفتهم التي تصب في الاتجاه الإنمائي التطويري نفسه.

اليوم نسلم ثلاثة عشر بلدة هذه المساهمة المالية من إدارة الريجي وتأتي من ضمن خطة ومشروع ستشمل مستقبلاً باقي البلدات المعنية في هذه الزراعة وبطريقة مدروسة تلامس الاحتياجات فيها.نعرف أن هذا غير كاف لكنه يعطي إشارة لسائر الإدارات الأخرى والوزارات لتركز في مشاريعها على الشأن الزراعي انطلاقاً من تعزيز هذه الزراعة التي نحن اليوم بصدد التعاطي معها مع المهتمين بها.

من هنا، اتوجه بالشكر إلى ادارة الريجي وللاستاذ ناصيف سقلاوي والعاملين في الإدارة وكل المتصلين بها على الجهد الذي يبذل لتطوير كل ما يتصل بتحسين ولقع هذه المؤسسة وظروفها. هناك الكثير من القضايا التي شاهدناها خلال العام ونصف العام المنصرم تعطي إشارة جداً ايجابية ومهمة لما نحن عليه من تطوير عمل هذه المؤسسة.

واليوم استنفيد من هذه الفرصة بشريحة تستفيد من قطاع الزراعة لأقول أن زراعتنا تتعرض اليوم لتحذ كبير وهو غياب التصدير نتيجة اقفال المعابر البرية وهذا الأمر قد أرخى بثقل قاسٍ على واقع المزارعين في لبنان، وقد بدأنا نسمع بشكل يومي حجم المعاناة والمصاعب التي تهدد القطاع برمته في البلاد. وحين يتهدد قطاع كقطاع الزراعة يعني تهديد الاستقرار الاجتماعي لعشرات آلاف العائلات اللبنانية، خصوصاً في المناطق البعيدة نسبياً عن العاصمة ومراكز المدن.

أعرف ان هذا الامر ربما لا يكون من التوجهات المقبولة في السياسات الاقتصادية والمالية، لكن بكل صراحة أقول: "أنا أعلن انحيازي لهؤلاء المزارعين واستعدادي لتأمين كل الدعم اللازم من أجل تأمين المساعدات لتغطية فرق النقل بالطرق البحرية مؤقتاً حتى فتح الحدود البرية بين سوريا والأردن واستطراداً إلى السعودية. وهذا الأمر كنت قد عبرت عنه بشكل واضح في مجلس الوزراء وقلت في هذه الفترة التي يمر بها هذا القطاع علينا أن نعوض على جرح عجزنا المالي وأن نحفظ استقرار القطاع وناسه وأن الأمر يستأهل منا بعض الدعم والتقييم.

لهذا مجدداً أقول: نعم نحن مع تأمين المبالغ الضرورية لتغطية فرق النقل بالوسائل البرية للقطاع الزراعي وللقطاع الصناعي مؤقتاً حتى تحل هذه المشكلة الشائكة ليس علينا وحدنا بل على بقية المنطقة العربية، وهكذا نكون قد انتقلنا نقلة مقبولة إلى حد ما ريثما تكون الظروف العامة والسياسية قد أصبحت أكثر استقراراً وأكثر قدرة على مواكبة الاحتياجات والتحديات.

لا أريد أن أضيف علينا مشاكل، لكن للأسف نحن إلى مزيد من الشلل في عمل الدولة وهذا أمر يزيد القلق لدى الناس في القطاع الزراعي والأمني وغيره، لكن هذا القلق لن يدعنا أبداً نستسلم وسنبقى نعمل على مبادرات منها مثل هذه المبادرة بتوزيع هذه المشاريع على البلدات والقرى وشكراً.

وكان قد تحدث في البداية مدير عام إدارة حصر التبغ والتبناك المهندس ناصيف سقاوي الذي قال: "انطلاقاً من المسؤولية المجتمعة لإدارة الحصر اتجاه المزارعين، تقوم ادارة الحصر للعام الثاني على التوالي وبرعاية وزير المالية الأستاذ علي حسن خليل، بتمويل سلسلة مشاريع تشمل (13) بلدة، علماً أن العام الماضي شملت هذه المبادرة (10) في كل من الجنوب والشمال والبقاع وأصبحت معظم هذه المشاريع قيد الخدمة.

تهدف الريجي من خلال هذه المساهمات إلى دعم عملية التنمية المستدامة في البلدات ذات ثقل في زراعة التبغ والتبناك".

ثم ألقى نائب رئيس بلدية حوش تليفية محمود معاوية كلمة يشكر فيها إدارة الريجي ووزير المالية على بادرتهم التي " تعزز مفهوم العطاء رغم كل الصعوبات". وفي الختام وزع الوزير خليل المساعدات على المزارعين.

المكتب الإعلامي

